اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 2

4 – 11 يناير

نشرة اقتصادية مالية يومية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

حكومة دبي تقر موازنة 2010 بعجز قدره 1,16 مليار دولار

اعلنت حكومة دبي الخميس موازنة العام 2010 التي تتوقع عجزا قدره ستة مليارات درهم (1,6 مليار دولار)، حسبما افاد بيان رسمي نقلته وكالة انباء الامارات. وتتوقع الموازنة ايرادات تصل الى 29,4 مليار درهم (ثمانية مليارات دولار) مع تراجع بنسبة 12% عن ايرادات موازنة 2009. كما تتوقع انفاقا يبلغ 35,4 مليار دولار (9,63 مليار دولار)، اي مع انخفاض بنسبة 6,5% مقارنة بموازنة العام الماضي. وذكر مدير دائرة المالية عبدالرحمن ال صالح ان 30% من الانفاق، اي 1,9 مليار دولار، سيخصص للانفاق الاستثماري الحكومي من اجل "تطوير واستكمال مشروعات البنية التحتية وفقا للخطط الموضوعة". ويمثل العجز 2% فقط من اجمالي الناتج الداخلي للامارة.

تعليق

تتمثل أبرز الملامح الرئيسية للموازنة العامة هذا العام في استمرار العمل في تطوير واستكمال مشروعات البنية التحتية للإمارة حيث يقدّر الإنفاق الحكومي على البنية التحتية في موازنة عام 2010 بـ10.7 مليار درهم وهو ما يمثل 30% من إجمالي الإنفاق الحكومي وذلك في إطار سعي حكومة الإمارة إلى زيادة الطلب الإجمالي الكلي ودفع اقتصاد الإمارة إلى مرحلة ما بعد الأزمة. ويُقدّر أن يبلغ فائض الموازنة التشغيلية 1.9 مليار درهم ويمثل تحقيق هذا الفائض إحدى ثمار برنامج زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي من دون الإخلال بالأهداف العامة للسياسة المالية ويجدر ذكر أن هذا الفائض قد تحقق رغم زيادة أعداد العاملين في القطاع الحكومي 3.6% مقارنة بالعام 2009. ووفقا للموازنة العامة لعام 2010 يُقدّر أن تبلغ الإيرادات الحكومية 29.4 مليار درهم كما يقدر أن يبلغ الإنفاق الحكومي لنفس العام 35.4 مليار درهم. ويلاحظ انخفاض الإنفاق الحكومي المقدر لعام 2010 عن الإنفاق الحكومي لعام 2009 بما يقرب من 6% ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى استكمال العديد من مشروعات البنية التحتية وفقا لخطة الحكومة. وتأتي الموازنة العامة لعام 2010 في إطار الالتزام بالقواعد المالية المتعارف عليها دوليا والتي تمثل أحد التوجهات الرئيسية لحكومة الإمارة في إدارة المال العام حيث يقدّر أن يبلغ العجز 6 مليارات درهم وهو يجعل نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 2% وهي أقل من الحد الأقصى للعجز المسموح به (3%) من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع حجم الفائض التشغيلي لهذا العام ليبلغ 1.9 مليار درهم.

الدولية

المملكة تشطب 7 مليارات دولار من رأسمالها

ثلاثة دول عربية مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الجمركي الخليجي

مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي تظهر دلائل تعافٍ

باسكال لامي: الخروج من الازمة "ليس مضمونا" خلال 2010

البيت الابيض يؤكد ان الارقام عن الوظائف "مخيبة للامال"

صفحة 2 ◄

المحلية

الإمارات تنتهي من إعداد قانون اتحادي للطوارئ والأزمات

هيئة الطرق والمواصلات في دبي تنفي وجود اي تاخير في مشروع المترو بسبب الدفع

مؤشر «نيلسن»: خفض في مستويات ثقة المستهلكين

صفحة 3 ◄

المقال الأسبوعي:

أساليب الشراكة مع القطاع الخاص في تقديم المشروعات الخدمية

2010/01/11

المملكة تشطب 7 مليارات دولار من رأسمالها

وافقت هيئة السوق المالية السعودية على طلب شركة «المملكة القابضة»، خفض رأسمالها من 63 مليار ريال (16.8 مليار دولار) إلى 37.06 مليار ريال (9.9 مليار دولار)، وخفض عدد الأسهم من 6.3 مليار سهم إلى 3.706 مليار سهم. جاءت عملية خفض رأس المال نتيجة الخسائر التي تكبدتها «المملكة القابضة» خلال العام الماضي، وهو ما يستدعي، حسب أنظمة الشركات وقوانين وزارة التجارة السعودية، ضرورة خفض رأسمال أي شركة تتجاوز خسائرها نسبة 50% من رأسمالها، ويمثل هذا الأمر نوعاً من الحماية لحقوق المستثمرين، ومن المفترض أن يتم وقف مثل هذه الشركات عن التداول لحين تصحيح أوضاعها.

ثلاثة دول عربية مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الجمركي الخليجي

قال الدكتور محمد بن إبراهيم التويجري، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية، إن عدة دول عربية مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الجمركي الخليجي، مثل الأردن ولبنان ومصر، معللاً ذلك بأن هذه الدول تقترب في تعرفتها الجمركية من نظيراتها في معظم الدول الخليجية، الأمر الذي من شأنه أن يدعم العملة الخليجية الموحدة، ويدفعها لتكون نقطة الانطلاق نحو تحقيق حلم السوق العربية المشتركة.

البرلمان الكويتي يقر شراء الديون

أقر مجلس الأمة الكويتي مشروع قانون لشراء قروض المواطنين بتكلفة 6.7 مليارات دينار (23.3 مليار دولار) بعد مناقشته والتصويت عليه في مداولته الثانية، رغم معارضة الحكومة. والتصويت هو الأحدث في سلسلة من المواجهات بين البرلمان والحكومة في الكويت. واعتبر وزير المالية الكويتي مصطفى الشمالي قبل التصويت أن مشروع القانون يهدد استقرار القطاع المصرفي في البلاد وينطوي على انتهاكات للقانون. وبين أن الحكومة لا توافق مع ما تضمنه الاقتراح، مشيرا إلى أنه تشوبه العديد من المثالب الفنية والقانونية والإجرائية فضلا عن أوجه التعارض وعدم الوضوح في كثير من نصوصه. ويتعين لتحول المشروع لقانون واجب التطبيق أن يحصل على موافقة مجلس الوزراء وأمير البلاد.

مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي تظهر دلائل تعافٍ

أظهر مسح لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الجمعة، ظهور مؤشرات أقوى على تعافي اقتصادات الدول أعضاء المنظمة، التي تضم 29 دولة في نوفمبر الفائت، مع تحسن النظرة المستقبلية للدول الكبرى غير الأعضاء فيها. وذكرت المنظمة، التي تتخذ من باريس مقراً، أن مؤشرها الرئيس المجمع لمنطقة المنظمة ارتفع إلى 102.3 في نوفمبر 2009 مقارنة بـ101.4 في أكتوبر السابق له وبارتفاع قدره 8.2 نقاط عن نوفمبر 2008. وقالت المنظمة في بيان «المؤشرات الرئيسة المجمعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لشهر نوفمبر 2009 توفر دلائل على التعافي أقوى مما أظهره تقييم الشهر الماضي». وأضافت «مازالت الرؤية المستقبلية لاقتصادات الدول الكبرى غير الأعضاء تشير إلى التعافي أيضاً».

باسكال لامي: الخروج من الازمة "ليس مضمونا" خلال 2010

اعلن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي الجمعة ان الخروج من الازمة "ليس مضمونا" خلال 2010 بسبب "الفقاعات" التي تسبب فيها ضخ مبالغ كبيرة من المال العام في النظام المالي لتفادي انهياره. وصرح لامي لاذاعة فرانس كلتور بشان احتمال خروج الاقتصاد العالمي من الازمة خلال 2010 "يجب ان نكون متنبهين لان ذلك ليس مضمونا". من جهة اخرى شدد على ان حيوية البلدان الناشئة من الاسباب التي جعلت نموها اقل تضررا من الازمة. واكد لامي "انها بلدان اكثر حيوية تتميز بادارة افضل ومديونية اقل انها بلدان ادارتها افضل مما كانت عليه الانظمة الاقتصادية الغربية".

البيت الابيض يؤكد ان الارقام عن الوظائف "مخيبة للامال"

اعتبر البيت الابيض الجمعة ان الارقام عن الوظائف في الولايات المتحدة التي نشرت في وقت سابق "مخيبة للامال بالتأكيد"، ملاحظا ان الطريق لا يزال طويلا قبل ان يشهد سوق التوظيف نهوضا. وقال روبرت غيبس المتحدث باسم الرئيس باراك اوباما ان "الارقام عن البطالة (التي نشرت) اليوم مخيبة للامال بالتأكيد"، مشددا على ان "85 الف شخص فقدوا وظائفهم الشهر الفائت". وظلت نسبة البطالة في الولايات المتحدة مرتفعة جدا وبلغت في ديسمبر 10%. ولم يتوقع الاحتياطي الفدرالي الاميركي تراجعا سريعا لهذه النسبة.

2010/01/11

الإمارات تنتهي من إعداد قانون اتحادي للطوارئ والأزمات

أكد محمد خلفان الرميثي، مدير عام «الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات»، أن الهيئة انتهت من وضع اللمسات الأخيرة على القانون الاتحادي الخاص بإدارة الأزمات والطوارئ، وهو يسير حالياً وفق الخطوات المتعارف عليها عند إنشاء أو وضع أي قانون، مروراً بالقنوات الرسمية، تمهيداً لعرضه على رئيس الدولة، صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان. وأضاف إن الهيئة تعمل على إكمال خططها واستراتيجياتها كافة للخروج بمفهوم عالمي ومتطور لإدارة الطوارئ والأزمات، سواء التي من صنع الإنسان، كالحوادث والعمليات الإرهابية، أو التي تتعلق بالصناعة والبيئة والإنشاءات والأزمات الطبيعية، مثل الزلازل والكوارث المرتبطة بالتغيرات المناخية.

هيئة الطرق والمواصلات في دبي تنفي وجود اي تاخير في مشروع المترو بسبب الدفع

نفت هيئة الطرق والمواصلات في دبي وجود اي متاخرات في الدفع للكونسورسيوم الياباني الذي ينشئ شبكة مترو الامارة واكدت ان اعمال البناء في ما تبقى من الشبكة مستمرة بالوتيرة الاعتيادية. واكدت الهيئة في بيان متابعة التحالف الذي يضم شركات ميتسوبيشي واوباياشي وكاجيما اليابانية اضافة الى مجموعة "يابي مركزي" التركية "العمل في مشروع مترو دبي وفقا للبرنامج الزمني المخطط له". واكدت الهيئة التابعة لحكومة دبي "على الالتزام التعاقدي للتدفقات المالية وفقا لسير العمل في المشروع" مستغربة الانباء عن تباطؤ العمل او حتى توقفه بسبب مشاكل حول الدفع. وكان توشيتاكا كاواهارا المتحدث باسم شركة اوباياشي قال "نحن نبطئ اعمال الانشاءات من اجل التفاوض حول شروط العقد" فيما افادت صحيفة نيكي اليابانية ان الكونسورسيوم سيوقف اعمال الانشاءات اعتبارا من الخميس بسبب تأخير في الدفعات من قبل حكومة دبي. وبحسب الصحيفة، قرر الكونسورسيوم وقف الانشاءات في الوقت الحالي للتأكد من الحصول على دفعات من حكومة دبي.

مؤشر «نيلسن»: خفض في مستويات ثقة المستهلكين

أظهر «مؤشر ثقة المستهلك» في الإمارات، خفضاً كبيراً بواقع 10 نقاط من 102 نقطة في الربع الثالث، إلى 92 نقطة في الربع الرابع من العام 2009، وفقاً لاستطلاع «مؤشر نيلسن العالمي لثقة المستهلك العالمي» الفصلي. وأظهر الاستطلاع أن المستهلكين في الإمارات لايزالون يأملون في أن تزول حالة الركود عما قريب، حيث أعرب 36% من المستهلكين عن ثقتهم بأن الركود سيتلاشى نهاية عام 2010. وقال مدير أبحاث المستهلكين في شركة «نيلسن» للمنطقة هيمانشو فاشيشتا، إن «من الممكن تفسير هذا الخفض في ثقة المستهلكين، إذا ما تمعنا في طريقة تصرفهم في الماضي»، موضحاً أن «المستهلكين في الإمارات، ولفترة طويلة، ظلوا متفائلين بأن العالم من حولهم لن يتأثر، واستمرت هذه الحال حتى نهاية عام 2008، عندما شهدوا تصحيحاً حاداً في أسعار العقارات، ما أدى إلى هبوط ثقة المستهلكين بمعدل 21 نقطة في الربع الأول من عام 2009». ويعتقد 71% من المستهلكين الذين شملهم الاستطلاع في الإمارات، أن حالة الركود لاتزال مستمرة، وبالتالي فهم يواصلون تغيير عاداتهم الشرائية وفقاً لذلك. ويظهر الاستطلاع أن نحو 77% من المستهلكين في الدولة، غيروا عاداتهم الشرائية لتوفير نفقات الأسرة، على الرغم من أن أكثر من نصف المستهلكين الذين شملهم الاستطلاع أكدوا أن أوضاعهم المالية الشخصية ممتازة أو جيدة للـ 12 شهراً المقبلة.

أساليب الشراكة مع القطاع الخاص في تقديم المشروعات الخدمية

عقود الخدمة Service Contracts

يعتبر عقد الخدمة من أنواع الاتفاقات الملزمة بين طرفين، ويتم بين هيئة حكومية لها الصلاحيات اللازمة وشركة أو أكثر من القطاع الخاص ليقوم الأخير ببعض المهام المحددة نظير مقابل يتم الاتفاق عليه. وتكون مدة هذا النوع من العقود محددة وقصيرة وهى تتراوح ما بين ستة شهور إلى سنتين، وتستخدم هذه النوعية من العقود على نطاق واسع في دول كثيرة مثل ماليزيا، والهند، وتشيلي وغيرها لتقديم خدمات عديدة مثل إصلاح وصيانة وإحلال وتجديد شبكات مياه الشرب أو أعمال تشغيل وصيانة محطات رفع مياه الصرف الصحي، وغير ذلك.

عقود الإدارة Management Contracts

هو اتفاق تتعاقد من خلاله هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة. وفى هذه الحالة تتحول فقط حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية. وتحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها، وبالإمكان ربط هذه الرسوم بأرباح الشركة أو بأدائها، كما تبقى المؤسسة العمومية مسئولة عن نفقات التشغيل والاستثمار، وتتراوح مدة هذا النوع من العقود ما بين ثلاثة إلى خمس سنوات.

عقود الإيجار Leasing Contracts

هو عقد يمنح من خلاله مالك الأصول (الحكومة) شركة خاصة حق استخدام هذه الأصول والاحتفاظ بالأرباح لفترة متفق عليها (6-10 سنوات) مقابل دفع إيجار. وعلى العكس من طريقة عقد الإدارة تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية مما يحفزها على تخفيض النفقات والحفاظ على قيمة الأصول، ولكن الدولة تبقى مسئولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون. وقد استخدمت هذه الطريقة كثيرا في عدد من الدول الأفريقية والآسيوية في قطاعات مثل المياه والنقل البرى والمناجم حيث واجهت الدول المعنية صعوبات في جذب المستثمرين . ففي تايلاند طبقت عقود الإيجار في قطاع السكك الحديدية عام 1985 في عدد معين من خطوط نقل الركاب، ومع عام 1990 نجحت التجربة وجذبت الخطوط المؤجرة عدد كبيرا من الركاب وأصبحت تدر أرباحا كبيرة.

البناء والتشغيل ونقل الملكية Build, Operate, Transfer (BOT)

يعتبر هذا الأسلوب شكل من أشكال تقديم الخدمات البلدية تمنح بمقتضاه الحكومة أو جهة حكومية - لفترة محدودة من الزمن - أحد الاتحادات المالية الخاصة والتي يطلق عليها اسم شركة المشروع الحق في تصميم وبناء وتشغيل وإدارة مشروع معين تقترحه الحكومة بالإضافة إلى حق الاستغلال التجاري لعدد من السنوات يتفق عليها تكون كافية لتسترد شركة المشروع تكاليف البناء إلى جانب تحقيق أرباح مناسبة من عائدات المشروع أو أية مزايا أخرى تمنح للشركة ضمن عقد الاتفاق. وتنتقل ملكية المشروع وفقًا لشروط التعاقد أو الاتفاق إلى الجهة المانحة دون مقابل أو بمقابل تم الاتفاق عليه مسبقًا.

البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية Build, Own, Operate, Transfer (BOOT)

في ظل هذا الأسلوب تقوم الدولة أو إحدى أجهزتها الحكومية بمنح مستثمر القطاع الخاص الحق في إقامة أحد المشروعات الخدمية وتمويله على نفقته الخاصة وتملك أصوله وتشغيل المشروع وصيانته وتحصيل مقابل تقديم الخدمة لسداد أعباء التمويل وتحقيق فائض ربح مناسب لمدة زمنية متفق عليها على أن تؤول ملكية أصول المشروع للدولة في نهاية تلك الفترة الزمنية. ويختلف هذا الأسلوب عن أسلوب BOT حيث يعتبر نظام BOOT تطبيقًا بارزًا لنظام المشروعات الخاصة ذات المنفعة العامة، حيث تكون ملكية الأصول خلال مدة المشروع خالصة للقطاع الخاص وهو الأمر الذي لا يتحقق في أنواع العقود السابق الإشارة إليها.

البناء والتملك والتشغيل Build, Own, Operate (BOO)

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب الخصخصة الكاملة، والتي يتم فيها إعطاء القطاع الخاص مسئوليات البناء والتشغيل والإدارة بكاملها، بالإضافة إلى الملكية المطلقة له لأصول المشروع. ولا يكون التشغيل أو الإدارة بهذا الأسلوب مرتبطاً بمدة زمنية محددة، كما لا يكون هناك التزاماً على القطاع الخاص بنقل الأصول إلى الدولة. ويستخدم هذا الأسلوب للمشروعات الجديدة التي لم تنشا بعد.

عقود الامتياز Concession Contracts

عندما تمنح البلديات عقود امتياز للقطاع الخاص فإنها تحول حقوق التشغيل والتطوير إلى الجهة المستفيدة أي الشركة الخاصة. وقد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات التأجير بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي تقع على عاتق صاحب الامتياز.

البيع Sale

قد تتم الخصخصة عن طريق البيع من خلال عدة صور هي: البيع المباشر أو من خلال بيع الأسهم في الأسواق المالية أو البيع للعاملين والإدارة. وفى كل الأحوال يكون هذا الأسلوب لمشروعات قائمة بالفعل، ويتحمل القطاع الخاص (ممثلاً في الأفراد أو الشركات أو العاملين) مخاطر التمويل والإدارة والتشغيل والصيانة وغيرها من المخاطر بالإضافة إلى ذلك فإن أصول المشروع لا تعود للدولة بعد ذلك.

- **البيع المباشر Direct Sale** : البيع المباشر لأصول الدولة (المشروعات أو الشركات)، وقد تأخذ طريقة البيع المباشر أشكالا مختلفة من خلال طلب عروض أو مزاد علني أو لمستثمر وطني أو أجنبي.
- **بيع الأسهم في الأسواق المالية:** من خلال هذه الطريقة تعرض أسهم (الأصول أو الشركة) للبيع للجمهور بهدف توسيع قاعدة الملكية لتشمل أكبر عدد من المواطنين .عادة ما تستخدم هذه الطريقة لبيع الشركات التي ذات الوضع المالي الجيد.
- **البيع للعاملين والإدارة:** يعتبر البيع للعاملين والإدارة عملية تملك داخلية حيث يحصل العاملون والإدارة على كل الشركة أو على نسبة معينة منها.

<u>المبادئ العامة الواجب توفرها بين الشركاء</u>

هناك عدد من المبادئ الواجب توفرها بين الشركاء لإنجاح ولتحقيق عملية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، وهى:

- **الالتزام والتعهد Commitment** : وهو أن يتم إنجاز وتنفيذ القرارات التنموية وفقا لمنهجية وأهداف تحدد دور كل شريك في ظل مناخ إداري فعال يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له من قبل.
- **الاستمرارية Continuity** : غالبا ما يستمر تنفيذ مشروعات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص إلى فترات طويلة، وخلال هذه المدة من المحتمل أن تتغير سياسات الدولة مما قد يؤدى بدوره إلى إلغاء مشروعات الشراكة. لذا يجب الأخذ في الاعتبار المدد الزمنية الملائمة عند تنفيذ مشروعات لها درجة من الحساسية السياسية، كما يجب تحديد الإطار العام ومنهجية الإدارة في ظل قوى السوق التي تحكم عملية الشراكة.
- **الشفافية Transparency** : وتعنى التنسيق بين الشركاء من خلال رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها كل شريك لتنفيذ الأهداف الموضوعة، مع التعامل بصدق ووضوح مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة.